جمعيّة مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON

النشرة الشهرية
تموز / ٢٠٢٣

MONTHLY BULLETIN
JULY / 2023

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثّل آراء موقّعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

المحتويات

افتتاحية العدد	٤
التقرير الإقتصادي	٧
أبحاث ودراسات	٢٧
أخبار إقتصادية محلية	٣٠
أخبار مصرفية محلية	٣٣
صحافة متخصّصة أجنبية	٣٤

المصارف في فترة الانتظار

في ظروف تتزايد تعقيداً، وفيما كانت المصارف تأمل من الدولة أن تتوصل إلى حلول يُبنى عليها لإعادة إطلاق العمل المصرفي على أسس سليمة، يبدو واضحاً أنه عوض إحراز التقدم الموعود تقع الدولة في فراغٍ تلو الفراغ.

يعتقد البعض أن على المصارف انتظار الحلول السياسية علها تأتيها بجديد. لكن الواقع أن الأزمة لا تمنحها ترف الوقت، فهي تتفاقم والمصارف تحاول جاهدة التأقلم معها لمواجهة المخاطر، وهي تسأل إلى متى؟

لقد طالبت المصارف وبإلحاح الدولة بتحمّل مسؤولياتها تجاه أموال المصارف والمودعين، لكن الدولة ما زالت حتى اليوم تتهرّب من هذه المسؤولية، محاولة تحميلها للمصارف بإلقاء اللوم عليها في لعبة تقاذف المسؤوليات بين السياسيين، فأضحى التهجّم على المصارف أداة للشعبوية أكثر من أي شيء آخر.

بالنسبة لمشاريع القوانين، أكان مشروع إعادة الانتظام المالي أو إعادة هيكلة المصارف، أصبح لدى المصارف قناعة واضحة بأن التركيز يتجّه نحو شطب ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، وبالتالي تحميل المصارف والمودعين مسؤولية الفجوة المالية التي تواجهها البلاد اليوم. إن الفجوة المالية أتت نتيجة **«أزمة نظامية»** تسبّب بها الفساد المستشري وسوء الإدارة في القطاع العام. أزمة نظامية أرخت بظلالها بشكل كبير على القطاع الخاص وتحديداً على القطاع المصرفي وعلى المودعين. على هذا الأساس وحده يجب أن تُبنى الحلول وليس على أي أسسٍ أخرى.

من الناحية القضائية تعرّض القطاع المصرفي لقرارات تعسفية، عبر الادعاء جزافاً بتهمة تبييض الأموال على عدد من المصارف بسبب عدم منحها معلومات مصرفية بمفعول رجعي خلافاً للقانون. من المؤسف انه بالإضافة إلى الناحية التعسفية لهذا الادعاء، يكمن الأذى البالغ الذي يلحقه هكذا ادعاء بعلاقة المصارف اللبنانية بالمصارف المراسلة، مما يهدّد مصالح المودعين والاقتصاد الوطني بشكلٍ عام.

وحده مجلس شورى الدولة نطق بالحق، إذ قبل «بالشكل» الدعوى المقدمة من جمعية المصارف ضد الدولة لمنعها من استملاك أموال المودعين مع مفعول رجعي. وقد ورد في متن قرار الشورى توصيف دقيق للواقع، عندما تحدث بوضوح لا لبس فيه، عن **«قيام الدولة اللبنانية بمصادرة ودائع المصارف لدى مصرف لبنان والتصرف بها وتملّكها»**. إن هذا القرار يعتبر انتصاراً للمودعين وللمصارف على حد سواء. على أمل أن يستكمل مجلس الشورى قراره بقبول «أساس الدعوى» لتعود للمودعين وللمصارف حقوقهم.

من الناحية الأمنية، تعرضت وما زالت المصارف لهجمات شرسة. تم إحراق العديد من الفروع وتدمير صرَّافاتها الآلية. تعرض موظفو المصارف للتهديد والاعتداء الجسدي. في ظل هذه الظروف الصعبة نسمع بشكل متكرّر عن محاولات لإصدار تراخيص لمصارف جديدة في لبنان. لقد قام سعادة حاكم مصرف لبنان بنفي هذه الأخبار، لكن المصارف رغم ذلك تشعر بالقلق الشديد من أن تتفاقم الضغوط القادمة في هذا الاتجاه، فتقضي على أية إمكانية لاستمرارية المصارف الحالية وعلى أي أمل باستعادة الودائع.

في ما يتعلق بالدعاوى الحالية التي تقام ضد المصارف في الخارج، من الواضح أن قلة من كبار المودعين المقيمين في الخارج هم من يقدمون هذه الدعاوى ضد المصارف، بما يؤدّي إلى جفاف سيولتها التي يفترض أن توزع على جميع المودعين بالتساوي وفقاً للتعميم رقم ١٥٨. إن ما يحدث يمكن تصنيفه على أنه قمة الاستنسابية وضرب للمساواة بين المودعين.

في ما يتعلق بكيفية تبديد ٥١ مليار دولار من أموال المودعين بعد ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، فقد انخفضت التسليفات للقطاع الخاص من ٣٨ مليار دولار إلى حوالي ٩ مليار دولار. وهذا يعني أنه تم تسديد ٢٩ مليار دولار من أموال المودعين إما بالليرة أو بالدولار المحلي. لقد تم ذلك بسبب عدم اتخاذ الدولة للخطوات اللازمة لحماية أموال المودعين. هذا التأخير أدّى إلى تغيير جذري في النظام الاقتصادي اللبناني وحوَّلَه إلى نظام أشبه بالأنظمة التي تنادي بإعادة توزيع الثروات، حيث أصبح مقترضو الأمس، أثرياء اليوم، وذلك على حساب المودعين.

بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام حوالي ٢٢ مليار دولار منذ بدء الأزمة من الاحتياطي الإلزامي لتمويل المحروقات والأدوية والطحين، ولتلبية احتياجات الدولة من العملات الأجنبية، ولدفع رواتب القطاع العام، وللتدخل لدعم الليرة اللبنانية من خلال منصة صيرفة، وغيرها من الأغراض غير المعتادة. وهنا يجب التذكير وبشدّة، أن هذا الاحتياطي هو مخصص حصرياً لحماية الودائع وحق للمودعين، لا يشاركهم فيه أحد. ولكن، ورغم الاعتراضات المتكررة للمصارف، تم تحويل جزء كبير من هذا الاحتياطي إلى أغراض غير تلك المخصّصة له، بدلاً من إعادته إلى المودعين، وهم وحدهم أصحاب الحق.

في ما يخصّ ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، صرّح سعادة حاكم مصرف لبنان، وخلال لقاءات تلفزيونية عدة، بأن مصرف لبنان أعاد للمصارف كامل إيداعاتها لديه، لا بل أنه حول لها مليارات من الدولارات زيادة على ما أودعته في المركزي. من الطبيعي أن تفضي هذه التصاريح إلى بلبلة في أوساط عدّة معنية مباشرة بهذا الموضوع، أولها المصارف والمودعين، وقد أدّى ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ذيول تواجهها المصارف منذ فترة ومنها :

أ- توجُّه المودعين إلى فروع المصارف معتقدين بأن خزناتها الحديدية تحتوي على ٨٥ مليار دولار وهي تمتنع عن تسليمهم إياها.
ب- الجهات الدولية تسأل عن الضبابية في هذا المجال، فميزانية مصرف لبنان تُبَيِّن أن ودائع المصارف ما زالت موجودة في حسابات مصرف لبنان، ومن جهة أخرى يُفهم من تصريحات سعادة الحاكم عكس ذلك.
ج- الإعلام لا ينفك يتواصل مع المصارف مطالباً بتوضيح موقفها من هذه النقطة بالتحديد ومتهماً إياها بأن سكوتها هو علامة الرضى.

المصارف من ناحيتها حاولت الاستفسار عن هذه التصريحات، لكنها لم تحصل بعد على الجواب الشافي، وبالتالي بقيت لديها تساؤلات مشروعة ومنها :

- لماذا تظهر ميزانية مصرف لبنان إيداعات للمصارف تفوق ٨٥ مليار دولار، لو صحَّ أن هذه الودائع قد أعيدت للمصارف؟

- لماذا تضمّن كتاب سعادة حاكم مصرف لبنان لجمعية المصارف تاريخ ١١ أيار ٢٠٢٢ فقرة عن توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان تفيد بأن مصرف لبنان «سيتولى إعادتها للمصارف» (بصيغة المستقبل) ؟ وقد نصّ الكتاب على أن «الأموال التي يتم توظيفها لدى مصرف لبنان ... تبقى ديناً لصالح هذه المصارف بذمة مصرف لبنان الذي سيتولى إعادتها للمصارف... إما بالشكل والخصائص ذاتها التي قامت المصارف بتوظيفها لديه ... إما بالليرة اللبنانية...».
- هل إن مصرف لبنان من خلال كتاب سعادة الحاكم يُجيز للمصارف إعادة الودائع للمودعين بالطريقة التي تتسلمها منه؟
- كيف تُقرّ الحكومة عبر الورقة التي قدمها مستشار رئيس الحكومة الدكتور سمير الضاهر بأن المصارف اللبنانية لديها ودائع في المصرف المركزي بقيمة ٨٥,٢ مليار دولار، ويورد سعادة حاكم مصرف لبنان في تصريحاته عكس ذلك؟
- كيف تقر الحكومة وترسل إلى مجلس النواب مشروع قانون لإعادة التوازن للانتظام المالي ينص حرفياً على «مُعالجة الفجوة المالية من خلال تخفيض قيمة توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان بالعُملات الأجنبية»، إذا كانت هذه التوظيفات قد تم سدادها؟

في الخلاصة،

يواجه القطاع المصرفي فترة انتقالية حرجة وسط فراغات في المراكز الدستورية والإدارية وتأجيل الحلول. لقد حان الوقت للتعامل مع الأسباب بالتزامن مع معالجة النتائج. يجب أن تترافق إعادة هيكلة المصارف مع القضاء على الفساد والمحسوبيات في القطاع العام على جميع المستويات ومن دون استثناء، بحيث لا يتم تبديد ما تبقى من أموال المودعين، ولا تُبنى الخطط على باطلٍ فتعود وتسقط من جديد.

وكما يقال، «لا يموت حق وراءه مُطالب». للمودعين حقوق وللمصارف حقوق وكلاهما يطالبان بها. على الدولة أن تحزم أمرها وتتحمل مسؤولياتها، لأن رمي الدولة ومصرف لبنان مسؤوليتهما المشتركة في ضياع أموال الناس على المصارف لن يؤدّي إلا إلى مزيد من الخراب وضياع الأمل.

الأمين العام

الدكتور فادي خلف

ملاحظة: إن هذا المقال هو جزء من سلسلة مقالات يكتبها الأمين العام ضمن عدد من النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان وهي تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن يُلزِم الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام
أيار ٢٠٢٣

أولاً– الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في أيار ٢٠٢٣، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٤٧٠٤ مليارات ليرة مقابل ٣٠٧٧ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٢٨٠٤ مليارات ليرة في أيار ٢٠٢٢، وارتفعت بنسبة ٦٤,٦٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٢٥٥ مليون دولار مقابل ١٣٣ مليون دولار و٨٧٣ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وتراجعت بنسبة ٦٠,٧٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه. مع الإشارة إلى أن استخدام الشيكات يعود بجزء كبير منه إلى عمليات الحسم وتسديد التسليفات. كما أن عدداً من الشيكات لا يدخل غرف المقاصة بل تتمّ التسوية مباشرة داخل المصرف المعني.

وللعلم يسمح التعميم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدّداً في العمليات التجارية والمالية، على أن يبدأ العمل به ابتداءً من ١٢ حزيران ٢٠٢٣.

جدول رقم 1
تطوّر الشيكات المتقاصّة في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2020-2023

	2020	2021	2022	2023
الشيكات بالليرة				
– العدد (آلاف)	1274	705	452	172
– القيمة (مليار ليرة)	11680	11278	13767	22667
– متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	9168	15997	30458	131785
الشيكات بالعملات الأجنبية				
– العدد (آلاف)	1221	846	428	61
– القيمة (مليون دولار)	13848	9460	4943	1943
– متوسّط قيمة الشيك (دولار)	11342	11182	11549	31852

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٢٥١ مليون دولار مقابل ١٥٨٤ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٦٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١٩٠٥٣ مليون دولار وازدادت بنسبة ٣٩,٧٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة تراجعاً بنسبة ٤,٨٪.

وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٢ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٩,٣٪ من المجموع، تلتها الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (١٢,٩٪)، فمعدّات النقل (١٠,٥٪)، ثمّ المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (٨,٨٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (٦,١٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١٤,٠٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها تركيا (١٢,٧٪)، فاليونان (٩,٥٪)، ثمّ إيطاليا (٥,٦٪)، فالولايات المتحدة الأميركية (٥,١٪).

جدول رقم 2
الواردات السلعية في السنوات 2019-2022

	2019	2020	2021	2022	نسبة التغيّر، % 2021/2022
الواردات السلعية (مليون دولار)	19239	11310	13641	19053	39,7+
الواردات السلعية (ألف طن)	19351	13475	12124	11540	4,8%–

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٧٢ مليون دولار، مقابل ٢٧٤ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٦١٦ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى ٣٤٩٢ مليون دولار وبنسبة ١٠,٢٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبق.

وتوزّعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٢ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢١,٦٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٠٪)، ثمّ منتجات صناعة الأغذية (١١,٢٪)، ثمّ اللدائن والمطاط ومصنوعاتها (١١,١٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ٢١,٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها سورية (١٠,٢٪)، ثمّ مصر (٤,٨٪)، فالعراق (٤,٦٪)، ثمّ سويسرا (٤,٥٪).

جدول رقم 3
الصادرات السلعية في السنوات 2019-2022

	2019	2020	2021	2022	نسبة التغيّر، % 2021/2022
الصادرات السلعية (مليون دولار)	3731	3544	3887	3492	10,2–
الصادرات السلعية (ألف طن)	1677	1889	1768	1780	0,7+

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، **بلغ عجز الميزان التجاري** ٩٧٩ مليون دولار مقابل عجز قدرُه ١٣١٠ ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٦٥٣ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وتوسّع عجز الميزان التجاري بشكل كبير إلى ١٥٥٦١ مليون دولار في العام ٢٠٢٢ مقابل عجز قدرُه ٩٧٥٤ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بزيادة نسبتها ٦٠٪. ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة الاستيراد، بفعل ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، وعمليات التخزين لبعض السلع ما قبل الرفع المتكرّر للدولار الجمركي وغيرها.

- في أيار ٢٠٢٣، تراجعت **الموجودات الخارجية الصافية** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بقيمة بسيطة بلغت حوالي ٦ ملايين دولار، نتجت عن تراجع صافي موجودات المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ١١ مليون دولار وارتفاع صافي موجودات مصرف لبنان بقيمة ٥ ملايين دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية قد ازدادت بقيمة ٦٢ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٣.

قطاع البناء

- في أيار ٢٠٢٣، بلغت مساحات البناء المرخّص بـها لدى نقابتَيْ المهندسين في بيروت والشمال ٤٤١ ألف متر مربع

(م٢) مقابل ٢٢٩ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و١٥٢٣ ألف م٢ في أيار ٢٠٢٢. وبذلك، تكون مساحات البناء قد انخفضت بنسبة ٦٥,٦٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

جدول رقم 4
تطوّر مساحات البناء المرخَّص بها في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2019-2022

	2020	2021	2022	2023
مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)	803	3460	5736	1971

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري ١٧٨,١ مليار ليرة مقابل ٢٤٨,٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و١٧٥,٨ ملياراً في كانون الأول ٢٠٢١، وازدادت هذه الرسوم بنسبة ٣٢,٥٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد ارتفعت إلى ٢٢٦ ألف طن في أيار ٢٠٢٣، مقابل ١٣٧ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٩٣ ألف طن في أيار ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ١٥,٦٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

قطاع النقل الجوي

في أيار ٢٠٢٣، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٥٥٦ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٢٧٧٧٠٩ أشخاص وعدد المغادرين ٢٧٤٠٠٤ أشخاص والعابرين ١٠٢٨ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٨٢٢ طناً مقابل ٢٢٢٩ طناً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كلّ من عدد الرحلات بنسبة ١٨,٥٪، وحركة القادمين بنسبة ٢٤,٨٪، وحركة المغادرين بنسبة ٢٣,٤٪، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١,١٪.

جدول رقم 5
حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها في الأشهر الخمسة الأولى من العامين 2022 و 2023

	2022	2023	التغيّر، %
حركة الطائرات (عدد)	17972	21292	+18,5
منها: حصّة الميدل ايست، %	35,9	44,4	
حركة القادمين (عدد)	964228	1203489	+24,8
منها: حصّة الميدل ايست، %	36,9	42,1	
حركة المغادرين (عدد)	1013314	1250751	+23,4
منها: حصّة الميدل ايست، %	37,1	43,2	
حركة العابرين (عدد)	10919	4721	-56,8
حركة شحن البضائع (طن)	22366	22622	1,1+
منها: حصّة الميدل ايست، %	25,0	25,5	

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في نيسان ٢٠٢٣، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ٩٧ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٢٤١٦٥ طناً والمشحونة ٥٦٤٥٣ طنّاً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٤٤٩٥ مستوعباً. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، انخفض كلّ من حجم البضائع المشحونة بنسبة ١٠,٠٪، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٥,٩٪، وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٠,٩٪، في حين ازداد عدد البواخر بنسبة ٣,٦٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيار ٢٠٢٣، ارتفع مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٥,٣٪ قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة ١٠٧,٤٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٢، وبلغت نسبة زيادته ٢٦٠,٢٪ قياساً على أيار ٢٠٢٢.

بورصة بيروت

في أيار ٢٠٢٣، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٨١٧٩٠٤ أسهم بقيمة تداول إجمالية قدرُها ٢٩,١ مليون دولار مقابل تداول ٣١٥٤٤٧ سهماً بقيمة إجمالية قدرُها ١٧,٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٦٥٩٦٧٧ سهماً بقيمة ٥٥,٦ مليون دولار في أيار ٢٠٢٢). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٨٩٣١ مليون دولار مقابل ١٩٢٩٦ مليون دولار و١٤٧٧٨ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيار ٢٠٢٣، استحوذت شركة سوليدير بسهمَيْها «أ» و«ب» بنسبة ٩٦,٣٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٣,٠٪ للقطاع المصرفي و٠,٧٪ للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الخمسة الأولى من العامَيْن ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٧,٣ ملايين سهم إلى ٢٧,٧ مليوناً.
- ارتفاع قيمة التداول الإجمالية من ١٣٦,٩ مليون دولار إلى ١٧٣,٣ مليوناً.

الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام
تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2022

الواردات السلعية			الصادرات السلعية		
البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)	البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)
الصين	2675	14.0	الإمارات العربية المتحدة	747	21.4
تركيا	2419	12.7	سورية	356	10.2
اليونان	1820	9.6	مصر	168	4.8
ايطاليا	1062	5.6	العراق	160	4.6
الولايات المتحدة الأميركية	968	5.1	سويسرا	156	4.5
الإمارات العربية المتحدة	686	3.6	قطر	146	4.2
ألمانيا	665	3.5	تركيا	130	3.7
سويسرا	631	3.3	كوريا	106	3.0
الهند	591	3.1	الولايات المتحدة الأميركية	102	2.9
مصر	529	2.8	الاردن	96	2.7
قبرص	374	2.0	الكويت	86	2.5
اسبانيا	347	1.8	اليونان	79	2.3
الإتحاد الروسي	343	1.8	ساحل العاج	73	2.1
المملكة المتحدة	335	1.8	بنغلادش	58	1.7
أوكرانيا	319	1.7	كونغو	56	1.6
المملكة العربية السعودية	310	1.6	البرازيل	53	1.5
دول أخرى	4979	26.1	دول أخرى	920	26.3
مجموع الواردات السلعية	**19053**	**100.0**	**مجموع الصادرات السلعية**	**3492**	**100.0**

المصدر: إدارة الجمارك

صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
مليون دولار

الشهر/العام	2018	2019	2020	2021	2022			2023		
					مصرف لبنان	المصارف والمؤسسات المالية	المجموع	مصرف لبنان	المصارف والمؤسسات المالية	المجموع
كانون الثاني	236.9	(1379.7)	(157.9)	(410.6)	(609.0)	255.9	(353.0)	(260.9)	(200.6)	(461.5)
شباط	(71.6)	(550.1)	(347.4)	(340.6)	(419.2)	(182.6)	(601.8)	(240.8)	2340.5	2099.7
آذار	(363.5)	(75.1)	(556.8)	(95.9)	(488.5)	(30.0)	(518.5)	(328.4)	(135.1)	(463.5)
نيسان	(575.0)	(1300.0)	(240.6)	(546.0)	(262.3)	33.0	(229.4)	46.5	15.8	62.3
أيار	1203.5	(1881.6)	(887.7)	(180.7)	(285.8)	(116.5)	(402.3)	5.4	(11.0)	(5.6)
حزيران	(638.5)	(204.3)	(295.8)	(238.3)	(728.3)	254.2	(474.1)			
تموز	(548.9)	72.5	(3046.4)	38.7	(220.7)	13.0	(207.7)			
آب	(408.1)	(578.5)	(1968.0)	(592.8)	(469.4)	155.1	(314.3)			
أيلول	(146.1)	(58.5)	(2107.7)	784.6	161.2	(112.6)	48.5			
تشرين الأول	(1810.4)	(197.9)	(380.0)	(154.4)	377.6	(184.9)	192.8			
تشرين الثاني	(953.9)	1142.8	(214.4)	159.9	(94.4)	(260.0)	(354.4)			
كانون الأول	(747.5)	(840.8)	(348.1)	(384.4)	(5.4)	22.5	17.1			
المجموع العام	(4823.1)	(5851.2)	(10550.8)	(1960.5)	(3044.2)	(152.9)	(3197.1)	(778.2)	2009.5	1231.3

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م٢)
أيار 2021 - أيار 2022

المحافظات	أيار-22	النسبة (%)	أيار-23	النسبة (%)
بيروت	34725	2.28	13584	3.08
جبل لبنان	615493	40.42	132431	30.03
البقاع	152660	10.03	57343	13.00
الشمال (1)	10663	0.70	2331	0.53
الشمال (2)	174200	11.44	47723	10.82
الجنوب	324095	21.28	132978	30.15
النبطية	210946	13.85	54636	12.39
المجموع	1522782	100.00	441026	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
أيار 2022 - أيار 2023

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجموع
أيار - 22	2054	2048	4102	234263	249695	483958	2374	486332	2394	1906	4300
أيار - 23	2278	2278	4556	277709	274004	551713	1028	552741	2822	2229	5051
التغير %	10.9	11.2	11.1	18.5	9.7	14.0	-56.7	13.7	17.9	16.9	17.5

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
نيسان 2022 - نيسان 2023

	نيسان 2022	نيسان 2023	التغيّر %
عدد البواخر	106	97	-8.5
البضائع المفرغة (طن)	372970	324165	-13.1
البضائع المشحونة (طن)	61424	56453	-8.1
المستوعبات المفرغة	14883	14495	-2.6
عدد السيارات المستوردة	2219	6468	191.5
الإيرادات (ألف د.أ.)	غ.م.	غ.م	-

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً – آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١٪. في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حدّ كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).
- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرّة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة.
- وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقّق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبتُه +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.
- وحقّق الرصيد الأوّلي فائضاً مقدارُه ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقدارُه ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

جدول رقم 4
تطور بعض النسب المئوية المتعلّقة بخدمة الدين العام

	2020	2021
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	16,0	15,6
خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية	20,2	13,9

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار ٢٠٢٣، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) ٨٨٣٨٥ مليار ليرة مقابل ٨٩١٠٠ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (٨٩٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وبذلك، تكون هذه المحفظة انخفضت بقيمة ١٣٣٩ مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٣، وذلك نتيجة تجاوز قيمة الاستحقاقات قيمة الاكتتابات في الفترة المذكورة.

جدول رقم 5
توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة– بالنسبة المئوية)

	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2022	0,23	0,46	4,41	4,65	6,21	19,29	21,23	38,52	3,43	1,58	100,00
نيسان 2023	0,52	1,13	4,60	5,66	5,84	17,51	20,90	38,79	3,45	1,59	100,00
أيار 2023	0,38	1,24	5,07	5,58	5,89	17,37	20,71	38,68	3,48	1,60	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

ويتبيّن من الجدول أعلاه تغيّرات بسيطة في توزّع حصص فئات السندات من مجموع المحفظة بالليرة اللبنانية بين نهاية نيسان ونهاية أيار ٢٠٢٣.

بلغت **القيمة الفعلية** (تتضمّن الفوائد المتراكمة غير المستحقّة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، مسجّلةً ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6
توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية– نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

	ك 1 2021	ك 1 2022	ك 2 2023
المصارف	20900	15317	15303
الحصة من المجموع	%22,5	%16,8	%16,7
مصرف لبنان	58002	57403	57022
الحصة من المجموع	%62,4	%63,1	%62,3
المؤسسات المالية	443	625	610
الحصة من المجموع	%0,5	%0,7	%0,7
المؤسسات العامة	13021	17153	17905
الحصة من المجموع	%14,0	%18,9	%19,6
الجمهور	581	413	699
الحصة من المجموع	%0,6	%0,5	%0,8
المجموع	**92947**	**90911**	**91539**

المصدر : مصرف لبنان

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت حصة المصارف ١٦,٧٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣٪ لمصرف لبنان و٢١,٠٪ للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Eurobonds

(قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت **قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** ٩١٧٩٥ مليار ليرة، بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخَيْن على التوالي.

جدول رقم 7
مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
(نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

	ك 1 2021	ك 1 2022	ك 2 2023
المصارف في لبنان	22,7	17,1	16,9
مصرف لبنان	62,2	63,0	62,1
القطاع غير المصرفي	15,1	19,9	20,9
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسَب بعد تنـزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجّلاً انخفاضاً نسبتُه ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، **بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية** ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل ٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢١، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخّرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢.

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، لم يسجّل توزّع مصادر التمويل تغيّراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعدّدة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,١٪ لمصادر أخرى.

جدول رقم 8 – مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
(نهاية الفترة– بالنسبة المئوية)

	ك 1 2021	ك 1 2022	ك 2 2023
الحكومات	1,3	1,1	1,1
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	3,8	3,9	3,8
حَمَلة سندات يوروبوندز	94,8	94,9	95,0
مصادر خارجية أخرى	0,1	0,1	0,1
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العامَيْن 2020 و 2021

مليار ليرة	2020	2021	التغيّر بالقيمة	التغيّر بالنسبة (%)
الإيرادات الإجمالية	15342	20263	4921	32.08
النفقات الإجمالية	19425	18066	-1359	-7.00
منها خدمة الدين العام	*3106*	*2813*	*-293*	-9.43
الإنفاق خارج خدمة الدين العام	*16319*	*15253*	*-1066*	-6.53
الرصيد الكلي	-4083	2197		
الرصيد الأوّلي	-977	5010		
الرصيد الكلي/النفقات (%)	-21.0	12.2		

المصدر : وزارة المالية

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين في نهاية الفترة
مليار ليرة

البيان	ك2-22	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
مليار ليرة

	ك1-21	النسبة (%)	ك2-22	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية	93247	100.0	91278	100.0	91169	100.0	91795	100.0
(مليار ل.ل)								
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون(سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملات الاجنبية	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
(مليون دولار أميركي)								
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (مليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

المصدر : مصرف لبنان

ثالثاً–أبرز التطورات المصرفية والنقدية في شهر أيار ٢٠٢٣

• الودائع والتسليفات بالليرة

ازدادت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٦١٦٨٥ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٣، مقابل ٥٦٨٠٠ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٣ و٤٥٣٧٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وقد ساهمت عمليات صيرفة للأفراد ولا سيما للشركات بموجب التعميم ١٦١ والشروط المتاحة بحصول هذه التطورات. إضافة إلى تغذية الحسابات لتسديد ضرائب ورسوم وجبايات مختلفة عبر المصارف.

ازدادت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ١٤٥١٣ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٣ بالمقارنة مع ١٣٦٩٣ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٣ و١٤٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، بعكس المنحى القائم منذ بداية الأزمة، مع إقدام بعض المصارف على التسليف ولو المحدود بالليرة.

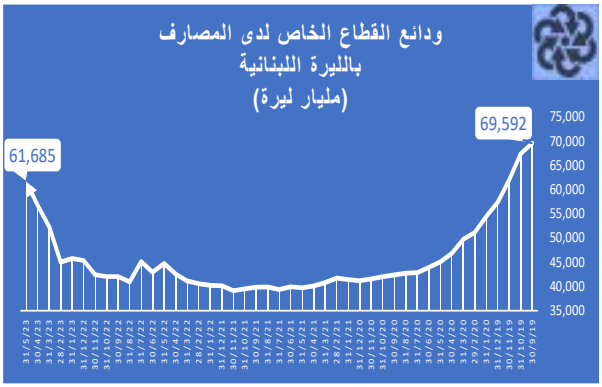

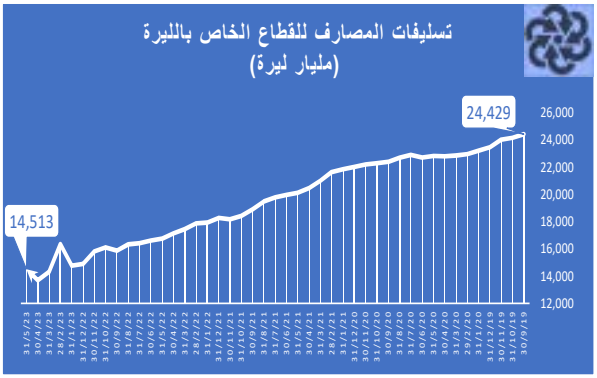

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد تراجعت إلى ٢٣,٥٪ في نهاية أيار ٢٠٢٣. وتتوزّع باقي الودائع بالليرة بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

- تراجعت **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة** قليلاً إلى ١١٨٢٠ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٣، مقابل ١٢١٠٤ مليارات ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٣ و١٢٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

- **الكتلة النقدية بالليرة**

ارتفعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، بشكل كبير إلى ٦١٧٠٩ مليارات ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٣، ارتبطت بتأمين الاحتياجات التمويلية للقطاع العام، مقارنةً مع ٥٤٢٧٤ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٣، مقابل ٧٣٥١٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

كما ازدادت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ١٢١٥٦٩ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٣ مقارنةً مع ١٠٨١٣٧ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٣، مقابل ١١٦٥٨٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

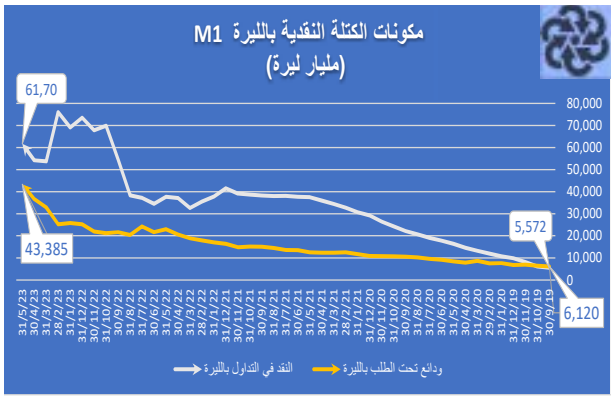

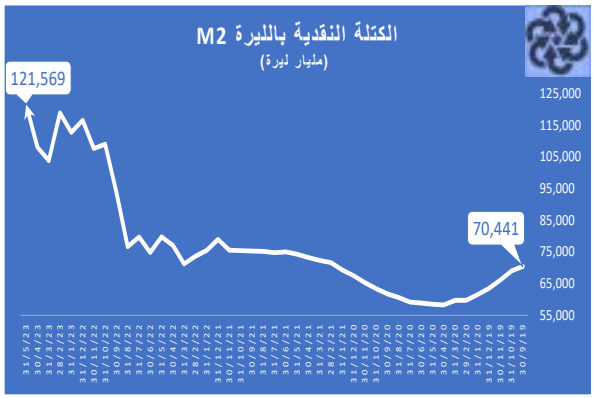

- **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية**

تراجعت **ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف** قليلاً إلى ٩٣,٢ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣، مقابل ٩٣,٩ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٣ و٩٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

تابعت **التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية** تراجعها إلى حوالي ٨,٦ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣، موزّعة بين ٧,٥ مليارات للقطاع الخاص المقيم و١,١ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٨,٩ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٣ و١٠,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

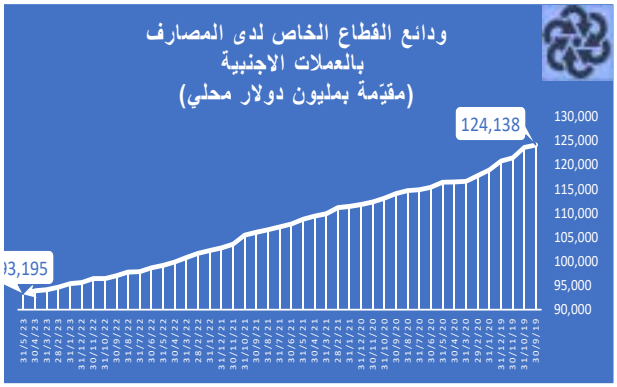

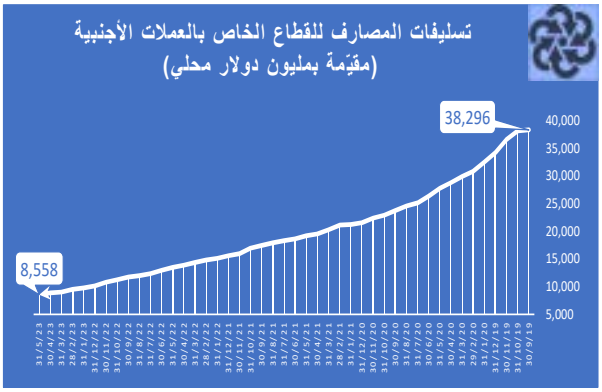

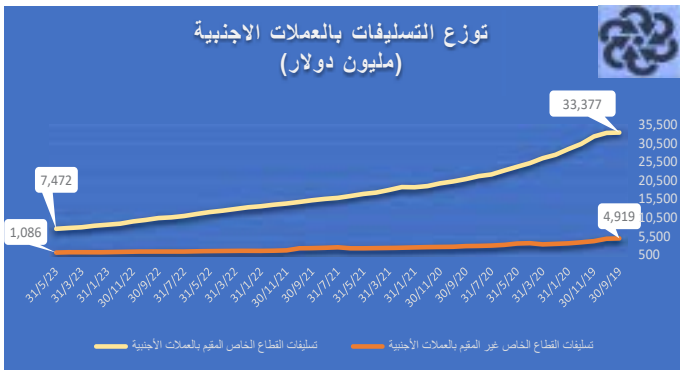

وبذلك، تكون **نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية** قد بلغت ٩,٢٪ في نهاية أيار ٢٠٢٣.

- استقرّت تقريباً **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية**، صافية من المؤونات، على ٢,٨ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣ شأنها في نهاية نيسان ٢٠٢٣، مقابل ٢,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. تجدر الإشارة إلى أنّه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبّقة لاحتساب الخسائر المتوقّعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪).
- استقرّت **ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة** على ٤,٢ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣، شأنها في نهاية نيسان ٢٠٢٣، كما استقرّت **التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة** على ٣,٣ مليارات دولار في التاريخين المذكورين.

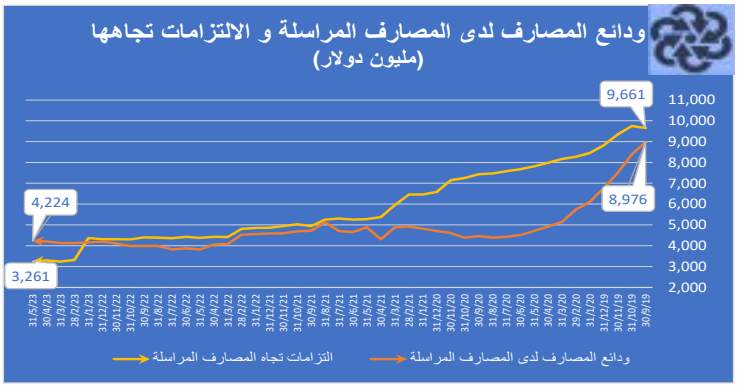

- استقرّت **ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعملات الأجنبية) لدى مصرف لبنان**، مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، على ٨٤,٧ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣ كما في نهاية الشهر الذي سبقه.

• بلغت **حسابات رأس المال**، مقيّمةً على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، ٥,٢ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣، مقابل ٥,٠ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٣.

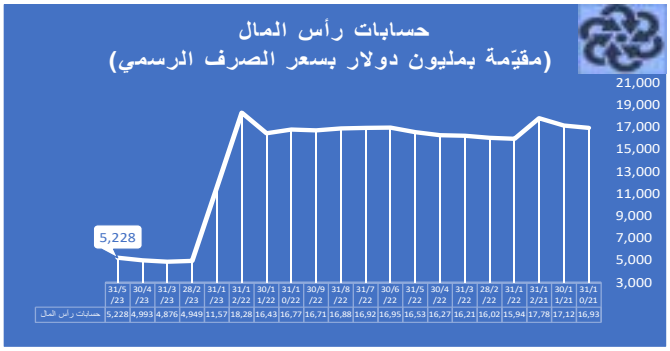

• بقيت **القيم الثابتة المادية**، مقيّمةً على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، شبه مستقرّة على ١,٩ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣، شأنها في نهاية نيسان ٢٠٢٣.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي

في نهاية آذار ٢٠٢٣، وصل عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٧٦٩ فرعاً، وتراجع عدد العاملين في القطاع المصرفي إلى ١٥٥٣٧ شخصاً.

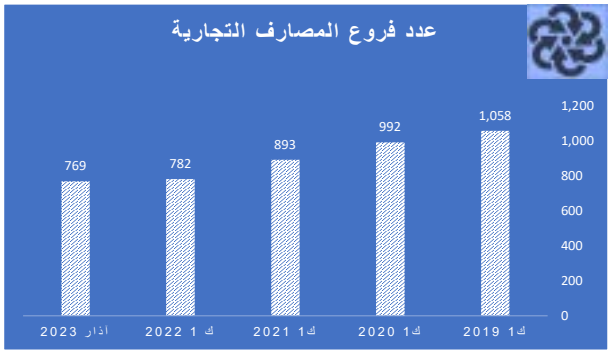

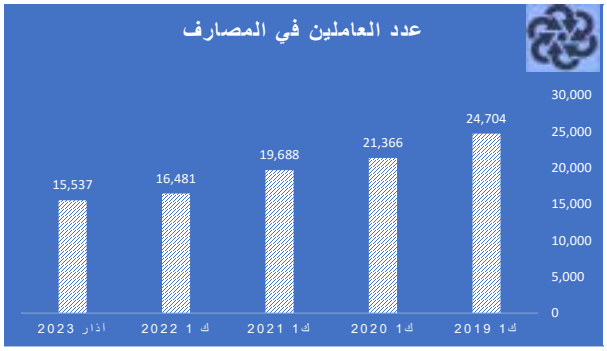

مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار ٢٠٢٣، انخفضت قليلاً الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٣٤٪ مقابل ٦,٣٥٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٤٢٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وفي نهاية أيار ٢٠٢٣، بلغ متوسط عمر المحفظة ١١٦٧ يوماً (٣,٢١ سنوات) مقابل ١١٨١ يوماً (٣,٢٤ سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق و١٢٧٥ يوماً (٣,٥٠ سنوات) في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية على فئات السندات بالليرة المُصدَرة في شهر أيار ٢٠٢٣، وجاءت على النحو التالي: ٣,٥٠٪ لفئة الثلاثة أشهر، ٤,٠٠٪ لفئة الستة أشهر، ٤,٥٠٪ لفئة السنة، ٥,٠٠٪ لفئة السنتَيْن، ٥,٥٠٪ لفئة الثلاث سنوات، ٦,٠٠٪ لفئة الخمس سنوات و٦,٥٠٪ لفئة السبع سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ

معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في أيار ٢٠٢٣، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى ٠,٨٤٪ مقابل ٠,٥٩٪ في الشهر الذي سبق (٠,٧٨٪ في أيار ٢٠٢٢)، كما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى ٣,٥٣٪ في أيار ٢٠٢٣ مقابل ٣,٠٧٪ في نيسان ٢٠٢٣ (٥,١٣٪ في أيار ٢٠٢٢).

على صعيد آخر، ارتفع معدل الفائدة على العمليات بين المصارف بالليرة لمدة استحقاق يوم واحد والمنفّذة عبر شركة لبنان المالية إلى ١٨,٤٣٪ مقابل ١٣,٢٠٪ في نيسان ٢٠٢٣ و٣,٠٠٪ في شهر أيار ٢٠٢٢. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم ٩
تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

	أيار 2022	نيسان 2023	أيار 2023
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	0,78	0,59	0,84
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	5,13	3,07	3,53
المتوسّط المثقّل للفائدة بين المصارف	3,00	13,20	18,43

المصدر : مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في أيار ٢٠٢٣، بقي متوسّط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان شبه مستقرّ وبلغ ٠,٠٩٪ مقابل ٠,٠٨٪ في الشهر الذي سبق (٠,١٣٪ في أيار ٢٠٢٢)، فيما انخفض متوسّط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى ٢,٣٠٪ أيار ٢٠٢٣ من ٢,٤٦٪ في نيسان ٢٠٢٣ بعد أن كان ٥,٠٦٪ في أيار ٢٠٢٢.

وفي أيار ٢٠٢٣، ارتفع قليلاً متوسط معدل ليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى ٥,٣٨٪ مقابل ٥,٢٦٪ في الشهر الذي سبق و١,٤٨٪ في أيار ٢٠٢٢).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم ١٠
تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (٪)

	أيار 2022	نيسان 2023	أيار 2023
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	0,13	0,08	0,09
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	5,06	2,46	2,30
متوسّط معدّل ليبور لثلاثة أشهر	1,48	5,26	5,38

المصدر : مصرف لبنان

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية

بقيت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية شبه مستقرّة على ١٤٤٧٠ مليون دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣ مقابل ١٤٤٦٧ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق مقابل ١٦٠٢٨ مليون دولار في نهاية أيار ٢٠٢٢. فتكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار ٧٢٤ مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٣ مقابل انخفاضها بقيمة ١٨١٠ ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

سوق القطع

في أيار ٢٠٢٣، افتتح سعر الصرف على منصّة صيرفة بـ ٨٦٥٠٠ ليرة للدولار الواحد وأقفل على ٨٦٣٠٠ ليرة، ليكون متوسطه الشهري بلغ ٨٦٣١٠ ليرات. وفي السوق الموازية، أقفل الدولار على سعر ٩٤٥٠٠ ليرة للدولار الواحد بعد أن كان افتتح بحوالي ٩٥٥٠٠ ليرة للدولار، وبلغ متوسطه الشهري حوالي ٩٤٦٠٠ ليرة.

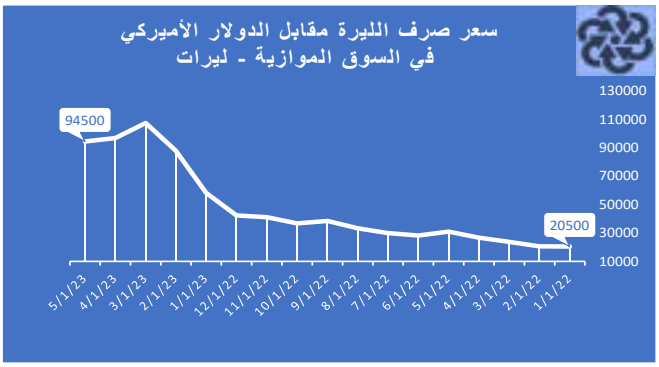

الملحق الإحصائي
التطوّرات المصرفية والنقدية

الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيار-22	ك1-22	نيسان-23	أيار-23
الموجودات				
الموفورات	**172217**	**165536**	**1283894**	**1289334**
- أوراق نقدية	5777	6552	12998	19083
- ودائع لدى مصرف لبنان	166440	158984	1270896	1270251
ديون على القطاع الخاص المقيم	**33084**	**27150**	**128469**	**126331**
- بالليرات اللبنانية	15049	13778	12697	14250
- بالعملات الأجنبية	18035	13372	115772	112081
ديون على القطاع العام	**22272**	**17383**	**54831**	**53912**
منها: سندات بالليرة	15635	12707	12104	11820
سندات بالعملات	6371	4423	42137	41498
ديون مختلفة	265	253	590	594
موجودات خارجية	**16399**	**15184**	**135689**	**134450**
- قروض على غير المقيمين	3981	3078	18806	16552
- قروض على مصارف غير مقيمة	5776	6333	63074	63363
- موجودات خارجية أخرى	4039	3757	34748	34429
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	1872	1213	12325	13431
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	730	804	6736	6675
القيم الثابتة	**7835**	**20690**	**50613**	**51265**
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	**4207**	**4210**	**52814**	**51527**
موجودات غير مصنفة	**4680**	**4699**	**29675**	**21399**
المجموع	**260693**	**254853**	**1735984**	**1728218**
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	**158081**	**154248**	**1142707**	**1137764**
- ودائع بالليرة	41631	42336	52748	58546
- ودائع بالعملات الأجنبية	116450	111912	1089959	1079218
ودائع القطاع العام	**5269**	**7055**	**16823**	**18659**
ودائع القطاع الخاص غير المقم	**36187**	**35270**	**323009**	**321845**
- بالليرات اللبنانية	3109	3038	4052	3139
- بالعملات الأجنبية	33079	32233	318957	318706
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	**6607**	**6501**	**49314**	**48916**
سندات دين	**753**	**417**	**4392**	**4440**
أموال دائمة	**24925**	**27569**	**74900**	**78425**
- أموال خاصة	24100	20925	65974	65329
- الرأسمال المساند	825	6644	8925	13095
مطلوبات غير مصنفة	**28871**	**23793**	**124839**	**118171**
المجموع	**260693**	**254853**	**1735984**	**1728218**

المصدر : مصرف لبنان

*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيار-22	ك1-22	نيسان-23	أيار-23
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	**43580**	**40777**	**420339**	**416804**
- ذهب	25757	25102	274382	270943
(مقيم بملايين د.أ)	(17086)	(16651)	(18292)	(18063)
- عملات أجنبية	17823	15675	145956	145861
(مقيمة بملايين د.أ)	(11823)	(10398)	(9730)	(9724)
ديون على القطاع الخاص	**402**	**342**	**339**	**353**
سلفات للمصارف التجارية	**18306**	**16159**	**14733**	**14496**
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	**1891**	**1830**	**1784**	**1577**
سلفات للقطاع العام **	**0**	**0**	**248279**	**249122**
فروقات القطع *			**526873**	**615526**
محفظة الأوراق المالية	**69901**	**67849**	**138181**	**137810**
القيم الثابتة	**444**	**431**	**454**	**485**
أصول من عمليات تبادل ادوات المالية	**18081**	**18081**	**18081**	**18081**
موجودات غير مصنفة	**104025**	**140508**	**162532**	**101957**
المجموع	**256629**	**285977**	**1531594**	**1556211**
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	**43537**	**80171**	**67336**	**80855**
ودائع المصارف التجارية	**161475**	**153275**	**1315419**	**1310938**
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	**2942**	**2645**	**10823**	**10468**
ودائع القطاع الخاص	**104**	**369**	**1760**	**2065**
التزامات تجاه القطاع العام	**16878**	**19341**	**86397**	**101198**
فروقات قطع	**18883**	**19131**	**0**	**0**
التزامات خارجية	**2276**	**2495**	**25668**	**25630**
(مقيمة بملايين د.أ)	(1510)	(1655)	(1711)	(1709)
التزامات خاصة طويلة الأجل	**90**	**90**	**0**	**0**
الأموال الخاصة	**5319**	**5296**	**10729**	**10729**
مطلوبات غير مصنفة	**5125**	**3162**	**13460**	**14329**
المجموع	**256629**	**285977**	**1531594**	**1556211**

المصدر : مصرف لبنان

* **ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.**

** استناداً إلى المادتين ٨٥ و٩٧ من قانون النقد والتسليف واللتَيْن تنصّان على كون مصرف لبنان هو مصرف القطاع العام والعميل المالي له، قام مصرف لبنان منذ نهاية العام ٢٠٠٧ بتسديد مدفوعات عن الدولة اللبنانية بالعملات الأجنبية من احتياطياته وذلك ريثما تقوم الدولة بسداد هذه المبالغ بالعملة الأجنبية لاحقاً.

لقاء هذه المدفوعات، تمّ تخصيص قيمة موازية بالليرة اللبنانية بمثابة ضمانة نقدية وفقاً لمعدل صرف مقداره ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية للدولار الواحد. وهكذا كان مجموع ودائع القطاع العام المقيّم بالليرة اللبنانية لغاية تاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ يفوق الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسدّدة عن الدولة بالعملات الأجنبية، ما أدّى إلى رصيد صافي دائن لمجموع ودائع القطاع العام في جهة «المطلوبات».

وبعد أن تمّ بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٠١ اعتماد معدل صرف ١٥٠٠٠ بدلاً من ١٥٠٧,٥، أصبح الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسدّدة عن الدولة بالعملات الأجنبية يفوق قيمة الضمانة النقدية، فنتج عن ذلك «صافي مدين» لصالح مصرف لبنان، ما استوجب إظهار ما يوازي بالليرة اللبنانية رصيد المدفوعات الصافي التراكمي ضمن بند تسليفات للقطاع العام جهة «الموجودات».

تطوّر الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيار-22	ك1-22	نيسان-23	أيار-23
الكتلة النقدية M1	**60776**	**98780**	**90916**	**105094**
- النقد في التداول	37710	73514	54274	61709
- ودائع تحت الطلب بالليرة	23066	25266	36642	43385
الكتلة شبه النقدية	**136103**	**130423**	**1113309**	**1102292**
- ودائع أخرى بالليرة	19021	17802	17220	16476
- ودائع بالعملات الأجنبية	117082	112620	1096089	1085816
سندات دين	**392**	**369**	**3968**	**4034**
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	79798	116583	108137	121569
- بالليرات والعملات M3	197271	229572	1208194	1211419
- اجمالي الوفورات النقدية M4=M3+سندات الجمهور	212446	247761	1227788	1230962
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	**20506**	**18197**	**224310**	**220839**
- الموجودات بالذهب	25757	25102	274382	270943
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(5251)	(6905)	(50072)	(50105)
وضعية القطاع العام المدينة	**44075**	**31711**	**785641**	**857052**
- ديون صافية على القطاع العام	62957	50842	258768	241526
- فروقات القطع	(18883)	(19131)	526873	615526
ديون على القطاع الخاص	**36352**	**30038**	**139332**	**137055**
- بالليرات اللبنانية	16964	15449	14314	15641
- بالعملات الأجنبية	19388	14589	125018	121414
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	**96339**	**149625**	**58911**	**(3527)**
المجموع	**197271**	**229572**	**1208194**	**1211419**

المصدر : مصرف لبنان

*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
أيار ٢٠٢٣

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	15000.00	15000.00	15000.00	15000.00
الفرنك السويسري	16469.04	16903.31	16724.99	16469.04
الجنيه الاسترليني	18514.50	18958.50	18725.36	18538.50
الين الياباني	106.94	111.80	109.54	107.23
الدولار الكندي	10999.49	11239.32	11101.40	10999.49
الدولار الاسترالي	9721.50	10176.00	9979.43	9721.50
اليورو	16006.50	16570.50	16307.14	16006.50

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	نيسان-23				أيار-23			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.24	1.26	1.25	1.26	1.23	1.26	1.25	1.24
الين الياباني	131.32	136.30	133.49	136.30	134.29	140.60	137.24	139.34
الفرنك السويسري	0.81	0.91	0.89	0.89	0.88	0.91	0.90	0.91
اليورو	1.09	1.11	1.10	1.10	1.07	1.11	1.09	1.07
أونصة الذهب	1014.90	2040.02	1951.58	1989.78	1940.83	2050.33	1991.20	1962.56

المصدر : Bloomberg.com

التعميم الأساسي ١٦٥:
حالة من الجدل لناحية تفسيره وانعكاساته

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

في نيسان ٢٠٢٣، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٦٥ المتعلّق بعمليات التسوية الإلكترونية العائدة «للأموال النقدية»، وذلك بعد أن تمّ تطوير أنظمة الدفع في المركز الرئيسي لمصرف لبنان (BDL-NPS) لتشمل خدمة تحويل ومقاصة وتسوية «الأموال النقدية» الكترونياً. وكان الهدف من هذا التعميم محاولة معالجة بعض النواحي في الوضع الاقتصادي والمصرفي والحد من المبادلات النقدية التي باتت ضخمة بين المواطنين عبر استبدالها بالشيكات وبطاقات الائتمان. لكنّ التعميم المذكور أثار الجدل حول كيفية تفسيره وانعكاساته على كلّ من القطاع المصرفي وأموال المودعين لاسيّما في ما يتعلّق بالتمييز بين الودائع الموجودة والودائع الفريش Fresh. فنبرز في ما يلي مضمون التعميم وتعديلاته ووجهات النظر التي تتالت وتفاوتت بين سلبية وإيجابية من حين صدوره إلى حين البدء بتنفيذه والتوضيحات الصادرة من قبل مصادر مصرف لبنان.

مضمون التعميم وأهم مواده وتعديلاته

يُقصد بالأموال النقدية تلك التي حُوّلت من الخارج و/أو تمّ تلقّيها أوراقاً نقدية (Banknotes) بالعملات الأجنبية بعد تاريخ ٢٠١٩/١١/١٧، والأموال المودعة أو التي ستودع أوراقاً نقدية في حسابات جديدة بالليرة اللبنانية والتي تتوفّر فيها الشروط المحددة في التعميم الأساسي رقم ١٥٠.

وقام المصرف المركزي بإصدار التعميم ١٦٥ لتطبّق على عمليات التسوية العائدة للأموال النقدية إجراءات عمليات التسوية والمقاصة الخاصة بالتحاويل المصرفية والمقاصة الإلكترونية وفقاً للتعليمات الواردة في التعميمين الأساسيَّين رقم ١٢٧ و١٣٠ على أن يبدأ العمل به ابتداءً من ٢٠٢٣/٦/١٢ بعد أن كان التاريخ ٢٠٢٣/٦/١ وقد تمّ تعديله من خلال التعميم الوسيط رقم ٦٦٩ الصادر في حزيران ٢٠٢٣.

كما طلب التعميم من المشتركين كافة في نظام (BDL-NPS) فتح حسابات جديدة لدى مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي مخصّصة حصراً لإجراء جميع العمليات المتعلّقة بمقاصة الشيكات والتحاويل الإلكترونية الخاصة بـ "الأموال النقدية» خلال مهلة حدها الأقصى ٢٠٢٣/٥/١٠. كما طلب استعمال هذه الحسابات الجديدة بشكل حصري لتسوية التحاويل المصرفية الالكترونية الخاصة بالأموال النقدية ولتسوية مقاصة الشيكات وايداع الأموال النقدية اللازمة في الحسابات الجديدة المذكورة أعلاه لضمان المؤونة الكافية بـ "الأموال النقدية» لنجاح عمليات التسوية في نظام (BDL-NPS). ويعود لكل مصرف تحديد قيمة إيداعاته في هذه الحسابات شرط توفّر الرصيد اللازم على الدوام.

وفي ما يخصّ دفاتر الشيكات، لفت التعميم إلى ضرورة التقدم من مديرية العمليات النقدية لطلبها على ان تستعمل حصراً للسحب النقدي من الحسابات الجديدة. وبموجب التعميم يُمنع على المصارف إصدار شيكات مصرفية بـ «الأموال النقدية» مسحوبة على حساباتها لدى مصرف لبنان إلاّ لأمر المصرف المعني صاحب الحساب.

واستثناءً لذلك، ذكر التعميم الوسيط ٦٦٩ أنّه يمكن للمصارف إصدار شيكات بالليرة اللبنانية مسحوبة على حساباتها الجديدة لدى مصرف لبنان مخصّصة، حصراً، لتسديد الضرائب بما فيها الضرائب على القيمة المضافة والرسوم بما فيها الجمركية منها والمستحقات العائدة لأشخاص القطاع العام على ألاّ تتجاوز قيمة الشيك الواحد ٩٩ مليار ليرة لبنانية.

وجهات النظر ما قبل دخول التعميم حيّز التنفيذ

- تهدف هذه الإجراءات إلى ضبط الاقتصاد النقدي عبر إنشاء منصّة جديدة وذلك وسط ضغوط دولية وتحذيرات من هذا النوع من الاقتصادات، لا سيّما في ظلّ أزمة القطاع المصرفي (إذ قُدّر البنك الدولي «الاقتصاد النقدي المدولَر» في لبنان بنحو ٩,٩ مليارات دولار أو ٤٥,٧٪ من إجمالي الناتج المحلّي). فبدأت المصارف بفتح حسابات

جديدة نقدية بالليرة وبالدولار الأميركي ضمن المهلة المحدّدة على أن تحصل في وقت لاحق على شيكات مصرفية مع عبارة «Fresh» لتكون هذه المنصّة محصورة بالعمليات المتعلّقة بمقاصة الشيكات والتحاويل الإلكترونية الخاصة بالأموال النقدية.

- تدخل هذه الإجراءات ضمن نطاق إدارة السيولة وحثّ عملاء المصارف على إعادة بناء الثقة من خلال العودة إلى استعمال الأدوات المصرفية التقليدية كالشيكات والبطاقات. على أمل أن تعود الطمأنينة إلى مخزنّي الليرات اللبنانية والدولارات في المنازل حتى ولو على نحو تدريجي لفتح حسابات مصرفية نقدية وبالتالي التخفيف من السيولة المتداولة من خارج النظام المصرفي.

- وكان حاكم مصرف لبنان قد حذّر المصارف من خطورة ازدهار عمليات تبييض الأموال نتيجة الاقتصاد النقدي كونه بات يعتمد على التبادل بالأوراق النقدية بنسبة لامست ٨٠٪ ما يجعله بيئة متعاونة، لذا أصدر التعميم ١٦٥ لتجنّب المنطقة الرمادية ذات التداعيات السلبية والخطيرة على المصارف، وقد جاء ذلك في سياق التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF).

- وقامت نقابة المحامين في بيروت الملتزمة بقضية الدفاع عن حقوق المودعين بمراسلة الحاكمية بغية الاستيضاح عمّا ورد في التعميم ١٦٥ بعد أن قيل أنّ القصد منه تسهيل المعاملات المصرفية وتعزيز الشمول المالي ومكافحة الاقتصاد النقدي والحرص على الامتثال لمعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. فأتى الجواب مؤكّداً كل ما ذُكر، لا سيّما على النقطة الأبرز بالنسبة إلى النقابة وهي التأكّد من عدم النية في موضوع التمييز بين الودائع الموجودة وال Fresh.

- فلهذا التعميم العديد من الإيجابيّات إذ يُسهم في تخفيف الضغوط التضخمية من خلال تقليص التداول بالأوراق النقدية وفي تضييق المساحة على المضاربين وبالتالي التخفيف من الاضطرابات في سعر الصرف في السوق الموازية. كما يساعد في تمكين العمل وتفعيله بوسائل الدفع التقليدية المتاحة لإعادة الحياة إلى القطاع المصرفي عبر تعزيز الشمول المالي، إذ بات يقتصر عمل هذا القطاع تقريباً دور الوسيط من خلال تأمين عمليات السحوبات اليومية للعملاء ضمن السقوف الشهرية وتنفيذ عمليات المبادلات النقدية عبر منصة صيرفة. وساهم هذا التعميم تحييد لبنان عن العقوبات المحتملة بعد أن كان مدار شكوك منذ إصداره، وأعطاه فرصة لمدّة سنة لسدّ بعض الثغرات، ذلك إلى جانب التعميم الأساسي رقم ٦٩ المعدّل من خلال التعميم الوسيط رقم ٦٦٧ في نيسان ٢٠٢٣، الذي سمح لمقدّمي خدمات العمليات المصرفية أو المالية بواسطة الأجهزة الإلكترونية الجوالة او الثابتة عبر تطبيقات (Applications) أو برامج الكترونية تضمين هذا التطبيق أو البرنامج خدمة «المحفظة الالكترونية» (Electronic Wallet) مع مراعاة القوانين والأنظمة الكافة المتعلّقة بتبييض الأموال. لقد تمّت الإشادة بأهميّة هذَيْن التعميمَيْن ودورهما في المساهمة في تقليص الاقتصاد النقدي والحدّ من المخاطر المرتبطة.

هل سينجح المصرف المركزي من خلال التعميم ١٦٥ في إعادة استقطاب أموال الاقتصاد النقدي إلى القطاع المصرفي من جديد؟

لا يمكن أن تنجح هذه المساعي بشكل كامل وبما هو مُبتغى دون استعادة الثقة بانتظام العمل المصرفي وبالمصارف. فأي إصلاح في القطاع المصرفي لإعادة هيكلته بهدف تعزيز وضعيّته المالية وحوكمته وقدرته على مواجهة الضغوط، بات من المطالب الأساسية كونه يمثّل الركيزة الأساسية لأي اقتصاد، وأي زعزعة بعودة الثقة إليه تعني القضاء على النظام المالي اللبناني ككل.

وحتّى بعد مباشرة لجنة التحقيق الخاصة بالقيام بالإصلاحات المنشودة والفرصة التي قدّمتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF)، تبقى التحديات موجودة ما لم تتمّ معالجة الخلافات السياسية التي تلقي بثقلها على الأوضاع النقدية والمصرفية والاقتصادية. فلا يمكن للتعميم أن يلعب دوراً بارزاً بمفرده دون إجراءات أخرى ما دامت الأوضاع السياسية لم تستقر إن من ناحية انتخاب رئيس جمهورية أو تشكيل حكومة إصلاحية جديدة او من ناحية الاتفاق مع صندوق النقد كونه من البديهي ملاحظة أنّجميع الأمور في لبنان مرتبطة بالأوضاع السياسية.

الأموال الجديدة والتعميم ١٦٥ على أنقاض الودائع القديمة؟

ومن التساؤلات، كيف لمصرف لبنان أن يُصدر تعميماً جديداً ويميّز بين قديم وجديد دون معالجة الأزمة الأكثر إلحاحاً وهي أزمة الودائع العالقة وكيفية التعامل معها وتوزيع المسؤوليات. هل ستبقى معاملة هذه الودائع القديمة على هذه الحال إلى حين التخلّص من غالبيّتها؟ أبدت مصادر مصرف لبنان استغرابها من المخاوف من تمييز التعميم بين ودائع قديمة وأخرى جديدة، إذ أكّدت أنّ الودائع القديمة مرتبطة بخطة الحكومة والاتفاق مع صندوق النقد الدولي ولا يزال بإمكان المودع تحريك وديعته إلى حدّ ما من خلال الشيكات أو التحاويل حسب كل مصرف. وأكّدت هذه المصادر أنّ الوضع الحالي هو الذي أجبر مصرف لبنان على اتخاذ القرار بإصدار التعميم ١٦٥ كون الحسابات الفريش لا يمكن تحريكها وسحبها إلاّ نقداً، ما يعرّض أصحابها للخطر. فبرزت إيجابية التعميم في تسهيل حركة الأموال لاستخدامها في تسديد فواتير الأفراد والمؤسسات، ما يُسهم في الحد من الضغوط التضخمية والتضييق على المضاربين والمحتكرين في السوق، وفي عودة العمل بوسائل الدفع المتاحة.

وبعد أن انهالت التعليقات السلبية منها أكثر من الإيجابية حول التعميم ١٦٥، جاءت تأكيدات مصادر المصرف المركزي لتنهي التساؤلات والمخاوف من محاولة طمر القديم بالجديد كما تمّت تسميته. كما ظهرت إيجابيات عدّة كان لا بدّ من إبرازها في ظلّ الاقتصاد النقدي المشجّع لبيئة تبييض الأموال والتخوّف من المنطقة الرمادية التي سنحت للبنان الفرصة لتخطّيها. والخطأ الأبرز هو التطرّق إلى هذا التعميم قبل النظر إلى أداء الطبقة السياسية المتأخرة عن سنّ قوانين مهمّة كالكابيتال كونترول وإعادة هيكلة المصارف وغيرها.

عدم إدراج لبنان على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي

نشرت مجموعة العمل المالي (فاتف)، وهي منظمة مراقبة الجرائم المالية، في 23 حزيران 2023 قائمتها الرمادية للبلدان الخاضعة للمراقبة خاصة بسبب ممارسات غير كافية في مجال منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لم يُدرَج لبنان على هذه القائمة، على الرغم من أن التقييم الأوّلي أثار بعض المخاوف بهذا الشأن. وكانت لجنة التحقيق الخاصة، وحدة الإستخبارات المالية اللبنانية في مصرف لبنان، أصدرت بياناً في 26 أيار الماضي، أوضحت فيه أن لبنان مُنح مهلة لوضع الإجراءات المالية والنقدية والمصرفية تجنّباً للإدراج على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي كدولة غير متعاونة. وسيتعيّن على لبنان أن يقدّم في العام 2024 إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) تقريراً عن التقدّم المحرز في هذا المجال.

مؤشر مدراء المشتريات

بقي مؤشر مدراء المشتريات PMI الذي يعدّه بلوم انفست شبه مستقرّ في أيار 2023، إذ بلغ 49,4 نقطة مقابل 49,5 نقطة في الشهر الذي سبق. ومع ذلك، ظهر اتجاه هام مع ارتفاع مؤشر طلبيات التصدير الجديدة. ويمكن تفسير ذلك بانخفاض قيمة الليرة اللبنانية أمام الدولار الأميركي، ما جعل السلع التي تقدّمها الشركات اللبنانية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وأبدت الشركات اللبنانية التفاؤل بشأن مستقبل الأعمال، حيث توقّعت ازدهار الأعمال خلال فصل الصيف. ويرجع هذا التفاؤل إلى عوامل عدّة، بما في ذلك التدفّق المتوقّع للسياح، وتحسُّن قدرة الإقتصاد على التعامل مع الأزمة. وعليه، من المتوقع أن يتّخذ مؤشر مدراء المشتريات مساراً أكثر إيجابية خلال الأشهر المقبلة.

3,7 ملايين يورو من الإتحاد الأوروبي لتطوير الإقتصاد الأخضر في لبنان

خصّص الإتحاد الأوروبي مبلغ 3,7 ملايين يورو لتطوير الإقتصاد الأخضر في لبنان. وهذه المبادرة جزء من مشروع التعميم 2 لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). يمتدّ المشروع على مدى ثلاث سنوات، ويتمّ تنفيذه بالشراكة مع وزارات الصناعة والإقتصاد والتجارة والبيئة والمالية، وبالتعاون مع جمعية الصناعيّين اللبنانيّين واتّحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان. في إطار التعميم 2، تمّ التخطيط للتعاون مع أكثر من 50 مؤسّسة صناعية تعمل في قطاع الأغذية والمشروبات بهدف خلق ديناميكية حول الإنتاج الأخضر والدائري في لبنان. ويستند المشروع إلى التجارب الناجحة لـ 15 مؤسّسة صناعية لبنانية مدعومة من قبل اليونيدو في إطار برنامج Med-Test المموّل من الإتحاد الأوروبي، والغرض منه تشجيع الإستثمار في كفاءة الموارد وتقنيات الإنتاج الأنظف كتدبير لخفض التكاليف. سيتم تطوير خمسة نماذج أعمال دائرية مبتكرة، كما سيتمّ تسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل. تسمح منهجية اليونيدو للمؤسّسات الشريكة بتوفير نسبة كبيرة من تكاليف إنتاجها، وزيادة قدرتها التنافسية، وتقليل تأثيرها السلبي على البيئة وتحسين وصولها إلى الأسواق العالمية. نظراً لأن لبنان يواجه أيضاً تحدّيات بيئية كبيرة، بما في ذلك تلوث الهواء والماء، بالإضافة إلى العديد من القضايا المتعلّقة بإدارة النفايات، يهدف المشروع إلى مواجهة هذه التحديات من خلال دعم تطبيق ممارسات الأعمال المستدامة وتشجيع النماذج الدائرية التي تعطي الأولوية لخفض التكاليف وإدارة النفايات. من المتوقع أن يكون للمشروع تأثير كبير على الإقتصاد اللبناني لأنه سيساعد في توفير فرص عمل وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

200 مليون دولار من البنك الدولي مخصّص للمزارعين اللبنانيّين الأكثر هشاشة

وافق مجلس إدارة البنك الدولي على تمويل بقيمة 200 مليون دولار لتحسين قدرة المزارعين الضعفاء والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأعمال الزراعية اللبناني، الذي يواجه آثار أزمة متعدّدة الأبعاد، مثل الارتفاع العالمي في أسعار الوقود والأسمدة. وهذا التمويل هو جزء من مشروع GATE الذي يدعم الاستثمارات الهادفة إلى تحسين الإنتاجية والوصول إلى الأسواق للقطاع الزراعي الذي يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق النمو وخلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة، لا سيما في المناطق الريفية.

مجلس النواب يقرّ فتح اعتمادات رواتب القطاع العام وبدل النقل وحوافز لأساتذة اللبنانية

أقرّ مجلس النواب، في جلسته التشريعية التي عقدها في 29 حزيران 2023 اقتراحي قانونيْن، الأول يرمي إلى فتح اعتمادات في موازنة العام 2023 قبل تصديقها والمقدّم من عدد من النواب والتي تخصّص لإعطاء تعويض موقّت لجميع العاملين في القطاع العام وللمتقاعدين الذين يستفيدون من معاش تقاعدي، إضافة إلى زيادة تعويض للنقل المؤمّن لجميع الموظفين في القطاع العام. والاقتراح الثاني يتعلّق بفتح اعتماد بقيمة 265 مليار ليرة لتغطية نفقات إعطاء حوافز مالية وبدل نقل لأساتذة الجامعة اللبنانية لتمكينها من استكمال العام الجامعي 2022-2023.

6,4 مليارات دولار تحويلات المغتربين إلى لبنان في العام 2022

توقّع البنك الدولي أن ترتفع تحويلات المغتربين حول العالم بنسبة 1,1% في العام 2023 إلى 840 مليار دولار من 831 مليار دولار خلال العام 2022، مقارنةً مع نسبة نموّ بلغت 5,1% في العام 2021 حيث بلغت التحويلات 791 مليار دولار.

وقَدَّرَ تقرير للبنك الدولي حجم تحويلات المغتربين الوافدة إلى لبنان بـ 6,4 مليارات دولار في العام 2022، ليحلّ بذلك في المركز الثالث إقليمياً بعد مصر (28,3 مليار دولار) والمغرب (11,2 مليار دولار). واحتلّ لبنان المركز الأوّل في المنطقة والمرتبة الثالثة عالمياً حيال مساهمة تحويلات المغتربين في الناتج المحلّي الإجمالي، والتي بلغت 35,7% في العام 2022 (53,8% في العام 2021) بعد طاجيكستان (51%) وتونغا (44%). وأشار التقرير الى أنّ متوسّط كلفة التحويلات الوافدة إلى لبنان من بلدان ذات دخل مرتفع من ضمن دول منظّمة التعاون الإقتصادي والتنمية لا يزال عالياً جدّاً بحيث برز لبنان من ضمن أغلى خمسة ممرّات لتحويل الأموال.

وأوضح التقرير أن تحويلات المغتربين إلى البلدان المنخفضة والمتوسّطة الدّخل ارتفعت بنسبة 8% في العام 2022 لتبلغ 647 مليار دولار مقابل 599 مليار دولار في العام 2021. وقد ازدادت هذه التحويلات على الرغم من تباطؤ النموّ الإقتصادي ومستويات تضخم مرتفعة في بعض بلدان منظّمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) بما ساهم بتراجع الدخل الحقيقي لبعض المهاجرين.

وعزا التقرير الأسباب الرئيسيّة للنموّ في تحويلات المغتربين إلى المنطقة خلال العام 2022، إلى الطفرة النفطيّة في دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي (GCC Countries) والتي ساهمت بارتفاع دخل المهاجرين، والتحويلات الكثيفة من روسيا إلى بلدان في آسيا الوسطى، وسوق العمل القوية في الولايات المتّحدة وفي بلدان منظّمة التنمية والتعاون الإقتصادي. واعتبر التقرير أنّ التحويلات هي جزء أساسي للتمويل الخارجي في البلدان المنخفضة والمتوسّطة الدخل مقارنةً بالاستثمارات الخارجيّة المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية (Official Development Assistance) ومحفظة الإستثمارات. وبإستثناء الصين، كانت تحويلات المغتربين أكبر مصدر تمويل خارجي للبلدان المنخفضة والمتوسّطة الدخل منذ العام 2016، إذ بلغت نحو ثلاثة أضعاف حجم المساعدات الإنمائية الرسمية لأكثر من عقد.

وذكر التقرير أنّ كل المناطق ضمن البلدان المنخفضة والمتوسّطة الدخل شهدت ارتفاعاً في تحويلات المغتربين خلال العام 2022، متوقّعاً أن تشهد كلّ المناطق أيضاً زيادة في العام 2023. وفي هذا الإطار، توقّع البنك الدولي أن تزيد التحويلات في البلدان المنخفضة والمتوسّطة الدخل بنسبة 1,4% في العام 2023 لتبلغ 656 مليار دولار، وأنّ تشهد منطقة أوروبّا وآسيا الوسطى تحسّناً بنسبة 1,3% في تحويلات المغتربين في العام 2023 إلى 80 مليار دولار في ظلّ الضعف المستمرّ في التحويلات إلى أوكرانيا وروسيا، إضافةً إلى التدهور الملحوظ في سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الروبل الروسي. ومن المتوقّع أن ترتفع تحويلات المغتربين إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 1,9% خلال العام 2023 لتبلغ 54 مليار دولار، وأن يزيد حجم التحويلات بنسبة 3,4% في منطقة أميركا اللاتينيّة والكاريبي إلى 150 مليار دولار، وأن يسجّل ارتفاع بنسبة 0,6% حيال التحويلات إلى منطقة جنوب آسيا إلى 177 مليار دولار، وأن تزيد التحويلات إلى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بشكل طفيف إلى 131 مليار دولار. أمّا على صعيدٍ إقليمي، فقد قَدَّرَ البنك الدولي أنّ التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد

انخفضت بنسبة 4,48% في العام 2022 إلى 64 مليار دولار، في حين ارتقب أن تعود وتتطوّر هذه التحويلات بنسبة 1,56% في العام 2023 إلى 65 مليار دولار.

الفقراء في لبنان إلى ازدياد

ضمّ البرنامج الوطني لإستهداف الفقراء (NPTP) تقرير الذي أصدره برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، لبنان إلى لائحة البلدان ذات نقاط جوع ساخنة، على خلفية الأزمة الإقتصادية الحادّة الناتجة عن عدم اليقين السياسي واستمرار تدهور الأوضاع الماكرو-اقتصادية، وهو ما يؤشر إلى ارتفاع أسعار السلع الإستهلاكية الأساسية التي تضرّ بالأمن الغذائي والوضع المعيشي للبنانيّين.

وعلى ندرة الدراسات الميدانية التي تحاكي الواقع المعيشي للبنانيّين، إلاّ أنه يمكن للمراقبين استنباط بعض الأرقام التي تترجم مدى صعوبة حصول اللبنانيّين على الحدّ الأدنى من مقوّمات العيش الكريم، ما حدا بالكثير من العائلات أو أقلّه عدد من أفرادها الى الهجرة بغية معاونة من بقي في لبنان على الصمود بوجه الأزمة التي تتفاقم منذ العام 2019.

الأزمة الخانقة التي يعيشها اللبنانيون دفعت بالكثير منهم للجوء الى البرامج الإجتماعية التي تشرف عليها وزارة الشؤون الإجتماعية، أي البرنامج الوطني لدعم الأُسر الأكثر فقراً المستمرّ منذ نحو 11 عاماً بدعم من هبات دولية، وتفيد منه حتى اليوم نحو 75 ألف عائلة، والبرنامج الآخر هو برنامج "أمان" الذي بدأ تفعيله منذ سنة ونصف سنة تقريباً ويعتمد على قرض من البنك الدولي وتفيد منه حتى اليوم نحو 93 ألف عائلة. والبرنامجان يخوّلان المستفيدين منهما قبض 25 دولاراً للعائلة الواحدة و20 دولاراً للفرد الواحد لغاية 6 أفراد كحدّ أقصى. ووفق مصدر في وزارة الشؤون فإن فريق الوزارة يجري زيارات لنحو 80 ألف عائلة تستغرق نحو 5 أشهر، ليصار بعدها الى تقييم حاجة العائلات للإفادة من المساعدة بغية ضمّهم إلى برامج المساعدة. وإذ لفت إلى أن أبرز الدول المانحة هي الإتحاد الأوروبي وكندا وألمانيا والولايات المتحدة، أوضح المصدر أن المبالغ تتفاوت سنوياً وفق الدول الراغبة في الانضمام إلى البرامج.

وإلى جانب المساعدة الإجتماعية لبرنامج NPTP المقدمة للأُسر الأكثر فقراً المنفذ من وزارة الشؤون الإجتماعية، فإن "التوجه المستقبلي للعام 2024 من الإتحاد والبنك الأوروبي يتركز على دعم وتمويل المشروعات والمؤسّسات الصغيرة التي تسهم في توفير عوامل إنتاج لصغار المستثمرين، وهذا ما يشكّل دعائم صلبة في مسار التنمية المستدامة، وفق وزير المال في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل.

بيان من جمعية مصارف لبنان

انعقدت الجمعية العمومية غير العادية للمصارف العاملة في لبنان يوم الثلثاء الواقع في 20 حزيران 2023 وقرّرت بصورة استثنائية تمديد مدة ولاية أعضاء المجلس المنتَخبين من قِبَل الجمعية العمومية تاريخ 29/6/2021 لسنة واحدة تنتهي بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية العادية الناظرة في حسابات السنة المالية 2023.

شورى الدولة يقبل مراجعة جمعية المصارف حول قرار شطب الودائع

أعلن مجلس شورى الدولة أنّه بناء على المراجعة المقدّمة من جمعية مصارف لبنان أمامه بواسطة المحامي أكرم عازوري على خلفيّة قرار مجلس الوزراء المتعلّق بإلغاء جزء كبير من التزامات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية تجاه المصارف، قرّر قبول المراجعة شكلاً، معتبراً أنّه المرجع الصالح لمراقبة خطوات الحكومة في كلّ قرار تتّخذه بإعفاء نفسها من ردّ ودائع الزبائن.

زيادة رأس مال مصرف الإسكان إلى 150 مليار ليرة

رفع الوزيران يوسف الخليل وهكتور حجّار إلى مجلس الوزراء، المرسوم القاضي بزيادة رأسمال مصرف الإسكان من 100 مليار ليرة إلى 150 ملياراً، على أمل أن يُصار إلى إقراره في القريب العاجل. علماً أن الكتاب موضوع المرسوم، سبق وأرسله مجلس إدارة مصرف الإسكان إلى وزارة المال منذ تاريخ 2/12/2019.

مؤتمر الإتحاد الدولي للمصرفيّين العرب عن الموارد البشرية

افتتح الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في 22/6/2023 اللقاء السنوي لخبراء الموارد البشرية التابعة للإتحاد تحت عنوان: "الإستعداد للمستقبل: استكشاف أحدث اتجاهات إدارة الموارد البشرية والتدريب في القطاع المصرفي" بمشاركة كبار المسؤولين والعاملين في إدارات الموارد البشرية في المؤسسات المالية والمصرفية العربية من لبنان وأكثر من عشر دول عربية.

ولفت رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيّين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لاتّحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه إلى أن هدف اللقاء هو الإضاءة على أهم التطورات التي تشهدها إدارة الموارد البشرية في المؤسّسات بشكل عام، وفي المصارف بشكل خاص، بالإضافة الى القضايا التي يجب على مديري إدارة الموارد البشرية متابعتها، بهدف رفع كفاءة العاملين في المصارف وتحسين البيئة التنظيمية في المؤسّسات، لما لذلك من انعكاس مباشر على حسن سير العمل فيها، وعلى أدائها وديمومتها.

ويأتي هذا اللقاء في ظلّ تطور مهام إدارة الموارد البشرية في المؤسسّات المصرفية، بالتوازي مع تطور الأعمال والتغيّرات والتعقيدات التي تشهدها البيئة التشغيلية التي تعمل فيها تلك المؤسسات، وخصوصاً التحوّلات الكبيرة في عمل إدارات الموارد البشرية، ومنها إجراءات الإشراف على العمل عن بُعد في ظلّ جائحة كورونا، وكيفية التعامل مع التحوّل الرقمي الكبير والمتسارع الذي تنتهجه الشركات، وضرورة اعتماد معايير الإستدامة وغيرها.

ما بعد إيجاد حلّ لسقف الديون في الولايات المتحدة الأميركية

قرّر الكونغرس الأميركي تجنّب التخلّف عن السداد والسماح للحكومة باستئناف الاقتراض. ولكن على الرغم من انتهاء مفاوضات سقف الديون، فإن توابعها ستنتشر في الأسواق المالية في الأشهر المقبلة. من أجل درء الكارثة، أمضت وزارة الخزانة الأشهر الستة الماضية في التخلّص من حيازاتها النقدية، ووصلت في النهاية إلى النقطة التي لم يتبقَّ فيها شيء تقريباً. الآن عليها العمل على استعادة النقد لديها، ما يخلق خطراً محتملاً على الاقتصاد.

انخفض الحساب العام للخزينة – وهو الحساب الرئيسي للحكومة في بنك الاحتياطي الفيدرالي المستخدم للمدفوعات الرسمية - إلى 23 مليار دولار في بداية حزيران 2023، وهو أقل بكثير من صافي الإنفاق في يوم عادي. تحاول وزارة الخزانة عادةً الاحتفاظ برصيد لا يقلّ عن 500 مليار دولار، وهو ما يكفي لتغطية التدفّقات النقدية الخارجة لمدة أسبوع تقريباً. وبالتالي، فإن مهمة الوزارة هي إعادة بناء العوازل الوقائية عن طريق بيع سندات قصيرة وطويلة الأجل، علماً أنها تعتمد غالباً على بيع السندات القصيرة الأجل، كون جمع النقد بسرعة أسهل عبر هذه السندات. في الوقت ذاته، سيتعيّن على الخزانة بيع المزيد من الأوراق لتمويل عجز الحكومة. ستكون النتيجة طفرة في الإصدارات. ويتوقّع أحد المسؤولين من بنك أوف أميركا أن تصدر وزارة الخزانة أكثر من تريليون دولار على شكل سندات في الأشهر الثلاثة المقبلة، أي ما يقارب خمسة أضعاف مجموعها بالمتوسط في الصيف.

يكمن القلق في مصدر الأموال، وعلى وجه الخصوص، إذا كانت مبيعات الديون سوف تستنزف السيولة من أسواق الأصول الأخرى. هناك نوعان من المصادر الرئيسية الممكنة لجمع النقد، ينطوي كلّ منهما على مخاطر.

المصدر الأول هو صناديق أسواق النقد، المزدهرة في الوقت الحالي، إذ أن أكثر من 5 تريليونات دولار مستثمرة فيها. من حيث المبدأ، يمكن لهذه الصناديق أن تستحوذ على الجزء الأكبر من السندات الجديدة ببساطة عن طريق تقليص الأموال النقدية التي تضعها في بنك الاحتياطي الفيدرالي عبر تسهيل إعادة الشراء (Repo)، على الرغم من أن وزارة الخزانة ستضطر لتقديم أسعار قسائم أعلى من عائد 5,05% على إعادة الشراء العكسي. يمكن أن تترجم العائدات المرتفعة، بدورها، بتكاليف تمويل أعلى للمصارف وهو احتمال غير جذاب.

أمّا الخيار الثاني فلا يزال أقلّ جاذبية. قد ينتهي الأمر بالشركات وصناديق المعاشات التقاعدية والمستثمرين الآخرين بأن يكونوا أكبر مشتريي السندات، ما يعني نقل الأموال من الودائع إلى سندات الخزينة، ما يقلّل بالتالي مستوى احتياطيات المصارف في النظام المالي. تحتفظ المصارف باحتياطيات فائضة تبلغ حوالي 3 تريليونات دولار، لن يستغرق الأمر الكثير حتى تنخفض إلى 2,5 تريليون دولار، وهو المستوى الذي يرى الكثيرون أنه يشير إلى ندرة الاحتياطي، وفقاً للقاعدة العامة التي تنصّ على وجوب احتفاظ المصارف باح،،تياطيات تشكّل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي. مثل هذا التطور من شأنه أن يثير أسئلة حول الاستقرار المصرفي ويجبر المقترضين على تقديم معدلات أعلى على الودائع لاستعادة الاحتياطيات.

لن تؤدي بالضرورة فترة قصيرة مع ندرة الاحتياطيات إلى كارثة. يمكن أن يوفّر بنك الاحتياطي الفيدرالي السيولة إذا لزم الأمر. وبقدر ما تشتري صناديق أسواق النقد المزيد من السندات القصيرة الأجل، سوف ينخفض الضغط على احتياطيات المصارف. علماً أنه في كلتا الحالتين، من شبه المؤكد أن تدفق إصدارات الخزانة سيزيد من قلق السوق وتقلّبه، ما يزيد من خطر حدوث شيء ما في مكان ما. إنه شيء آخر غير مستحبّ بشأن التشنّجات الدائمة لسقف الديون في الولايات المتحدة الأميركية.

المرجع : The Economist الطبعة الإلكترونية، 8 حزيران 2023.

أسعار منخفضة للنفط والغاز، بعكس التوقّعات

في الأشهر التي أعقبت الغزو الروسي لأوكرانيا، كان أيّ تلميح من الأخبار السيّئة يدفع بأسعار الطاقة إلى الارتفاع كثيراً. فعندما أُجبر مصنع غاز أميركي على الإغلاق بسبب حريق، وأدّت الإضرابات إلى انسداد محطّات النفط الفرنسية، وطالبت روسيا أوروبا بدفع ثمن الوقود بالروبل، أو بدا الطقس أكثر كآبة من المعتاد، كانت الأسعار تتّجه صعوداً. لكن منذ كانون الثاني 2023، تغيرت الأمور، بحيث يبلغ سعر خام برنت، وهو معيار النفط العالمي، حوالي الـ 75 دولار أميركي للبرميل، مقارنةً بـ 120 دولاراً قبل عام. وفي أوروبا تبلغ أسعار الغاز حوالي 35 يورو (أي 38 دولار أميركي تقريباً) لكلّ ميغاواط/ ساعة، أيّ أقلّ بنسبة 88% من ذروتها في آب 2022.

ليس الأمر أنّ الأخبار أصبحت فجأة مقبولة أكثر. لقد أعلنت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها تخفيضات كبيرة في الإنتاج، وانخفض عدد منصات النفط والغاز لمدة سبعة أسابيع متتالية في الولايات المتحدة الأميركية، حيث يستجيب المنتجون للمكافآت الهزيلة المعروضة، كما تخضع العديد من منشآت الغاز في النروج - الحيوية الآن لأوروبا- للصيانة المطوّلة. وتغلق هولندا أكبر حقل غاز في أوروبا. ومع ذلك، فإنّ أيّ ارتفاع في الأسعار يتلاشى بسرعة. ما الذي يبقي الأسعار منخفضة؟

قد يكون الطلب المخيّب للآمال جزءاً من الإجابة. ففي الأشهر الأخيرة، تراجعت التوقّعات بشأن النمو الاقتصادي العالمي. وقد أثار فشل العديد من المصارف منذ فترة قصيرة المخاوف من ركود وشيك في الولايات المتحدة الأميركية. وبات التضخّم يضرب المستهلكين في أوروبا، وفي الوقت ذاته، ثبت أن انتعاش ما بعد كوفيد في الصين جاء أضعف بكثير مما كان متوقّعاً.

ومع ذلك، إذا نظرنا عن كثب، فإن قصّة الطلب لا تبدو مُقنعة تماماً. فعلى الرغم من انتعاشها المخيّب للآمال، استهلكت الصين حوالي 16 مليون برميل يومياً من النفط الخام في نيسان الماضي، وهذا رقم قياسي. إنّ الانتعاش في النقل عبر الشاحنات والسياحة والسفر منذ فترة وانتهاء جائحة كوفيد يعني استخدام المزيد من الديزل والبنزين ووقود الطائرات. في الولايات المتحدة، إنّ انخفاض أسعار البنزين بنسبة 30% بالمقارنة مع العام الذي سبق يعتبر أمراً ايجابياً. ومن المتوقّع أن تستمّر درجات الحرارة المرتفعة في كلّ من آسيا وأوروبا، ممّا يخلق المزيد من الطلب على توليد الطاقة للتبريد.

ثمّة تفسير أكثر إقناعاً وذلك في جانب العرض من المعادلة. إذ حفّزت الأسعار المرتفعة في العامين الماضيين الإنتاج خارج أوبك، والذي أصبح الآن مُتاحاً. ويتدفّق النفط من حوض المحيط الأطلسي، من خلال مجموعة من الآبار التقليدية (في البرازيل وغيانا) وإنتاج الصخر الزيتي والرمال النفطية (في الولايات المتحدة والأرجنتين وكندا)، كما تضخّ النروج المزيد من النفط. ويقدّر بنك جيه بي مورغان تشيس JPMorgan Chase أن الإنتاج من خارج أوبك سيرتفع بمقدار 2,2 مليون برميل في اليوم في العام 2023.

من الناحية النظرية، ينبغي موازنة ذلك من خلال تخفيضات الإنتاج التي أعلن عنها أعضاء الأوبك الأساسيون في نيسان الفائت (1,2 مليون برميل في اليوم) وروسيا (بمقدار 500 ألف برميل في اليوم)، والتي أضافت إليها المملكة العربية السعودية مليون برميل في اليوم في شهر حزيران. ومع ذلك، لم ينخفض الإنتاج في هذه البلدان بالقدر الموعود، وتعمل دول أخرى في الأوبك على زيادة الصادرات. كما ارتفع الإنتاج في فنزويلا بفضل استثمارات شركة شيفرون الأميركية العملاقة، وأيضاً يعتبر الإنتاج في إيران في أعلى مستوياته منذ العام 2018، عندما فُرضت عليها عقوبات أميركية جديدة. في الواقع، بات خُمس نفط العالم يأتي الآن من بلدان تخضع لحظر غربي، ويتمّ بيعه بسعر مخفّض، وبالتالي يساعد في خفض الأسعار.

بالنسبة للغاز، فإن وضع الإمدادات هو أكثر صعوبة إذ لا يزال خط الأنابيب الروسي الرئيسي الذي يصل إلى أوروبا مغلقاً. لكن فريبورت Freeport lng، المنشأة التي تتعامل مع خمس صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال، والتي تضررت من انفجار خلال العام الماضي، عادت للعمل مرّة أخرى. كما استمرّت الصادرات الروسية الأخرى إلى أوروبا القارية، كما سيتمّ استئناف

التدفقات النروجية بالكامل في منتصف تموز. والأهمّ من ذلك أنّ المخزونات الموجودة في أوروبا ضخمة. وتمتلئ مرافق التخزين بنسبة 73% بالمقارنة مع 53% قبل عام، وهي في طريقها للوصول إلى هدفها البالغ 90% قبل كانون الأول. أضف أنّ الدول الآسيوية الغنيّة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، تملك أيضاً الكثير من الغاز.

عندما كان التضخّم يرتفع بشدّة وكانت معدّلات الفائدة لا تزال منخفضة، كانت السلع، ولا سيّما النفط الخام، وسيلة تحوّط جذّابة، ممّا أدّى إلى ارتفاع الأسعار مع تدفّق المستثمرين. والآن بعد أن توقّع المضاربون انخفاضاً في معدّلات التضخم، تراجعت جاذبيتها، هذا بالإضافة إلى أنّ ارتفاع معدّلات الفائدة جعل الأصول الآمنة مثل النقد والسندات أكثر جاذبيةً.

من الممكن أن ترتفع الأسعار في وقت لاحق من العام. إذ تتوقّع وكالة الطاقة الدولية أنّ الطلب العالمي على النفط سيصل إلى مستوى قياسي بحدود 102,3 مليون برميل في اليوم خلال العام 2023. كما أنّ إمدادات النفط ستصل إلى مستوى قياسي، لكن من المتوقّع أن تدخل السوق في عجز في النصف الثاني من العام 2023 - وجهة نظر مشتركة لعدد من المصارف-.

ومع ذلك، من غير المرجّح أن يتكرّر كابوس العام الماضي. ويتوقّع العديد من المحلّلين أن يظلّ سعر خام برنت قريباً من 80 دولاراً للبرميل وألاّ يصل إلى ثلاثة أرقام. وتشير أسواق العقود الآجلة للغاز في آسيا وأوروبا إلى ارتفاع بنسبة 30% بأقصى حدّ عن مستويات اليوم بحلول الخريف. فعلى مدى الأشهر الـ 12 الماضية، تكيّفت أسواق السلع الأساسية، وبات دفع الأسعار إلى مستويات مرتفعة يتطلّب أكثر من تلميحات من الأخبار السيّئة.

المرجع : The Economist- June 19th 2023

جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 1 /970500 1 961
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb

Association of Banks in Lebanon

@ABLLebanon

Association of Banks-Lebanon

abl.org.lb